

1194

# Al-Yaman bayn al-Mujtama' al-Madani w'al-Harb al' Yaman

Sheila Carapico

Follow this and additional works at: <http://scholarship.richmond.edu/polisci-faculty-publications>

---

## Recommended Citation

Carapico, Sheila. "Al-Yaman Bayn Al-Mujtama' Al-Madani W'al-Harb Al' Yaman." *Qira'at Siyasiyyah*, 4th ser., 4, no. 4 (1994): 7-34.

This Article is brought to you for free and open access by the Political Science at UR Scholarship Repository. It has been accepted for inclusion in Political Science Faculty Publications by an authorized administrator of UR Scholarship Repository. For more information, please contact [scholarshiprepository@richmond.edu](mailto:scholarshiprepository@richmond.edu).

كان المؤرخ الراحل ألبرت حوراني قبل قليل من وفاته، في محاضرة ألقاها حول كتابة تاريخ الشرق الأوسط، في المؤتمر المشترك للجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط والجمعية الفرنسية لدراسات العالم العربي والإسلامي في تموز/يولية ١٩٨٩ بباريس، قد ذكر الباحثين في مجالات الدراسات الشرق أوسطية (ونحن هنا نستخدم مصطلحه) أن يتجنبوا المبالغة في تقدير أثر عملية التحديث على بنى المجتمع التقليدي في المنطقة العربية الإسلامية. ونحن نعرف كيف أن دوائر نظرية التنمية والتحديث في الخمسينات والستينات، في مراكز البحث الغربية وفي أوساط النخب والحكم العربية على السواء، راحت تتعامل مع المجتمعات العربية-الإسلامية باعتبارها مجتمعات نامية، تحت الخطى نحو التخلص مما تبقى من كياناتها التقليدية. كانت تلك الفئات ترى أن مؤسسات العائلة والقبيلة، وبني العلاقات الحضرية والريفية التقليدية، ومؤسسات العلماء والطرق، وقيم الدين والأخلاق والجماعة ككل، تتآكل وتستدعي اجتثاثها (أو تحديثها)، لأن ما بقي عالقاً بالمجتمع منها لم يعد قادراً على المقاومة، أو راغباً بها أصلاً. ما حذر منه حوراني أن هذا التصور، أو النموذج (Paradigm) لم يكن صحيحاً، وأن الدراسات والأحداث -معاً- أثبتت استعصاء قطاع واسع من المؤسسات والعلاقات والقيم على هجمة التحديث الاكتساحية التي أطلقت أو فرضت منذ ما قبل منتصف القرن الماضي بقليل.

هذا القطاع، قطاع المجتمع الأهلي في بلادنا لم يقاوم عملية التحلل فحسب، بل استطاع أن يتقدم نحو استيعاب القيم والمؤسسات والعلاقات الحديثة، مفضياً عليها مرجعية التاريخ والدين والشرع. وليس هناك من شك أن معظم علامات الاضطراب والعنف وعدم الاستقرار التي نشهداها في بلدان العالم الإسلامي، هي في جوهرها نتاج هذا التجاذب بين الطرفين. فقوى المجتمع الأهلي قد انطلقت بعد عقود من الدفاع لتعيد بناء إجماع يحافظ على التوازن بين التاريخ والزمان، بين قيم الجماعة ومتطلبات التقدم، بين الثابت والمتغير.

## اليمن بين المجتمع المدني والحرب الأهلية \*\*

شيلا كاربيكو\*

يتشكك كثير من العلماء والمراقبين، غربيون وعرب على السواء، في وجود مجتمع مدني Civil Society في العالم العربي. تتوزع حجج القائلين بعدم إمكانية قيام مجتمع أهلي، يحمي المواطنين من الدولة، ويتوسط الفضاء بين المجتمع والحكومات القومية، و يقيم ساحة للتنافس والخطاب السياسي التعددي، تتوزع تلك الحجج على فئتين. ففئة ترى أن السمات الكلية للمجتمع العربي، من معتقدات وممارسات إسلامية وتنظيم اجتماعي قبلي، وانتماءات مناطقية بدائية، غير ملائمة لظهور مجتمع مدني حيوي<sup>(1)</sup>. وتجادل فئة أخرى أن الدولة المركزية المتفولة Corporatist سرعان ما تهيمن على أية أنشطة غير حكومية، فترتد المؤسسات غير الحكومية عاجزة عن الفعل المستقل، والدفاع عن المصالح العامة، أو تمثيلها<sup>(2)</sup>.

وإن كان لهذه الحجج أن تصوّر الوضع العربي عموماً، فإنها أكثر ما تنطبق على اليمن، ذلك المجتمع العربي المثالي في تقليديته، المتشرب بالقيم الإسلامية، وثيق الارتباط بالولاءات القبلية والمناطقية؛ المدجج بالسلاح؛ والمفتقد لأي تاريخ من الحكم الليبرالي أو التعددي. وبينما غاب عن اليمن الموحد تقليد المركزية السائد في بعض الحكومات العربية،

\* حصلت شيلا كاربيكو على الماجستير والدكتوراة من جامعة نيويورك عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٤ في العلوم السياسية، وعلى شهادة دراسات جنوب غرب آسيا وشمال أفريقية. تعمل د. كاربيكو أستاذة للعلوم السياسية بجامعة رتشموند (فرجينية)، ومحرة لمجلة Middle East Report الصادرة عن مؤسسة Middle East Research & Information Project (MERIP) وتغطي اهتماماتها، السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط والدراسات اليمنية بشكل خاص.

\*\* نقله إلى العربية عن النص الإنكليزي د. مازن النجار.

وقد كرست معظم مواد هذا العدد من قراءات سياسية لبحث هذه الظاهرة، ظاهرة التدافع بين مجتمعين ومنظومتين قيم وعلاقات. ففي حين تقف قوى الجماعة ومجتمعها الأهلي مع وحدة اليمن، يقف الحزب الاشتراكي - بمبررات ومعاذير مختلفة- مع انقسامه. وهي ذات الظاهرة، نراها في مصر (سياسياً) وفي المغرب العربي (اقتصادياً)، وإن كان ذلك باسماء وسياسات ومنظومات مختلفة ومتباينة، ضمن مجالات العمل والفعل.

إن رصد هذه الظاهرة الهامة، وأبعادها، لا يعني انحيازاً أعمى، لما تعارف الباحثون على تسميته بقوى المجتمع الأهلي. بل على العكس، ينبغي باستمرار، وبشكل واضح وقاطع، أن ترصد أيضاً نزعات الإسلام السياسي وقوى المجتمع الفاعلة والحركية، نحو الشمولية ونحو تقديم تفسيرات وتصورات للتاريخ غير تاريخية.

إن السعي الحثيث في معظم أنحاء العالم الإسلامي لحسم الشكل السياسي باعتباره المدخل لحسم العديد من الأشكاليات الأخرى، أدى ويؤدي إلى نشوء أدب وفكر سياسيين يضخمان من دور الدولة ومن نفوذها. ويصدق هذا على جانبي الصراع وأطراف التدافع الحالي. ولعل كتاب برنكلي مسيك «دولة الكتابة، سلطة وتاريخ النص في المجتمع الإسلامي» المعروف في هذا العدد يقدم صورة أقرب للتاريخية لعلاقات السلطة وموقع الدولة في المجتمع الإسلامي التاريخي. وهي صورة قد يستغرب العديد من الإسلاميين ليروا مدى تصادمها مع تصورهم للدولة الإسلامية.

عسى أن يسهم هذا العدد من قراءات سياسية في إثراء الحوار الدائر حول قضايا التدافع والانقسام والإجماع.

والله الموفق، وهو الهادي إلى سواء السبيل. ■

التحرير

المحافظة، والتي يرمز إليها الحجاب النسوي السائد، هو العائق الهائل إزاء تطوير ونمو القيم الأدبية والمؤسسات الشعبية المستقلة.

لتفادي ذلك الغياب الواضح للجمعيات والروابط الأهلية، والدولة الاستبدادية المصطفة ضد الانفتاح السياسي على ضالته والمتمثل بالقليل من المؤسسات، علينا أن نتجاوز ذلك الجدل حول طبيعة الانتماءات الإسلامية والقبلية والمناطقية، وصولاً إلى تمثل فعلها ضمن إطار البيئة السياسية. فلا يهم كثيراً ما إذا كانت المشاركة السياسية متجذرة في الولاءات البدائية مقارنة مع أثر هذه المشاركة في فتح مجال العمل السياسي، وكفالة الحقوق والحريات السياسية، وإخضاع الحكومة لنمط تمثيلي مسؤول من عملية صنع القرار. بكلمات أخرى، يبدو المجتمع المدني كالريح، لا تُرى بذاتها، لكنها عندما تهب، لا مناص من استشعارها ورؤية آثارها<sup>(٤)</sup>.

ستعرض الصفحات التالية لعدة موضوعات. أولاً، تبدو المؤسسات اليمنية متراجعة حتى بالمعايير المصرية أو الأردنية أو شمال الأفريقية، متوزعة ما بين الانتماءات والممارسات البدائية القبلية وتلك المدنية. ثانياً، هناك نوع خاص و متميز من التضامنية اليمنية القسرية Corporatism، تمثل استراتيجية تنافسية احتوائية من جانب الدولة. فكلما قام المجتمع المدني بفعل مستقل، كان عقاد مؤتمراً أو نشوء مؤسسة غير حكومية، تقوم الحكومة باستحداث مشروع مماثل ولكن منافس أيضاً. فكل منظمة شعبية غير حكومية، هناك منظمة شعبية حكومية منافسة. ثالثاً، ورغم كل هذه الظروف، ورغم معارضة جيران اليمن الفعلية لتجربته الديمقراطية، ورغم تفضيل الرئاسة أن تحكم بواسطة المراسيم الرئاسية، ورغم نقاط التفتيش العسكرية الغليظة حول الحواضر ومداخل المدن وتهديدات التشطير شبه الدائمة، فإن اليمن قد ذاق طعم التعددية السياسية. فقد ساعدت المؤتمرات والحملات السياسية والسجال عبر الصحف ومنظمات الرفاه الاجتماعي على تنفيس الإحباطات الناتجة عن الغلاء والفساد والمحسوبية أو تحويل اتجاهها.

وأخيراً على أية حال، خلال هذه المرحلة من التجربة اليمنية، عبّر اليمن من أزمة سياسية إلى أخرى. من ذلك، تأجيل الانتخابات إلى ما بعد موعدها المقرر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، انتشار الفساد في الدولة في أعلى المستويات، محاولات تجريد الدستور من مضامينه الليبرالية بعد قليل من إقراره في استفتاء شعبي، اتخاذ بعض الخطوات للجم الصحافة، اغتيال بعض القادة من الحزب الاشتراكي، والخلافات الخطيرة بين القيادتين في صنعاء وعدن، كل ذلك هدد جدياً تلك المرحلة الفاصلة للتعددية الشعبية في اليمن. وفي النهاية، قامت القيادة العسكرية المتأذية من أنصاف الحلول والانشقاقات بشن حملة ضد

قد غابت أيضاً المؤسسات العامة أو الخاصة المترافقة عادة مع المجتمع المدني والديمقراطية. لذا، فقد أخذت المفاجأة حتى المراقبين من العرب إزاء التجربة الانتخابية اليمنية في نيسان/ أبريل ١٩٩٣، عندما تنافس أكثر من عشرين حزباً سياسياً، ممثلين بألاف المرشحين، على ٣٠١ مقعداً أو دائرة انتخابية في عملية، وصفها أكثر المراقبين الدوليين بأنها حرة ونزيهة. غطت وقومت الحملات الانتخابية وتناجها عشرات الصحف اليمنية المستقلة، وكانت المحصلة مجلساً للنواب متعدد الأحزاب، لم يحز فيه أي حزب الأغلبية اللازمة، مما أدى إلى قيام حكومة ائتلاف. رغم أن الرئاسة لم توضع موضع التصويت، فإن التجربة الانتخابية ذاتها كانت مفاجئة قوية لأولئك الملمين بتاريخ الحكم الاستبدادي في اليمن. كذلك، وعلى عكس الدول العربية الأخرى كمصر والأردن والمغرب، هناك نفوذ غربي ضئيل في اليمن، بل ليس هناك دليل على أي ضغط خارجي باتجاه الانفتاح السياسي<sup>(٢)</sup>.

هكذا، أنتجت التجربة الديمقراطية اليمنية قصيرة العمر لغزاً محيراً. ففي هذا الركن من العالم، حيث آخر ما يتوقع أن يجد المرء مجتمعاً أهلياً فاعلاً كأساس للسياسات التعددية، ظهرت بدايات للنشاط المدني في فضاء قائم بذاته بين الدولة والمجتمع، ومارس ضغوطاً على الأنظمة من أجل انتخابات نيابية على أساس تعددي، وحرية الصحافة، والسماح بقدر من العمل السياسي المعارض.

يرتكز جزء من حل هذا اللغز حول إمكانية اعتبار ذلك العدد القليل من الجمعيات الأهلية، أو على الأقل الرئيسة منها، مؤسسات جامعة ذات انتماءات قبلية أو إسلامية أو مناطقية، ومكونات لـ «مجتمع المدني». يتوقف عدد من مثقفي الحضر عند الفكرة القائلة بأن كل ما يتعلق بالقبائل المدججة بالسلاح يمكن اعتباره «مدنياً»، مع أن طبيعتها، كما يجادل البعض، غير ذلك. فالولاءات القبلية الثابتة، واستمرار الأحقاد والثارات الدموية والغارات بين القبائل، والعلاقات الراسخة بين شيوخ القبائل وأتباعهم، كلها أعاقت تشكل مؤسسات مدنية حديثة. ويزيد هذه الولاءات البدائية تعقيداً الانقسام المذهبي والمناطقي بين النخبة السياسية الزيدية (الشيوعية) والنخب الثقافية والتجارية الشافعية (السنية). كذلك، يجادل البعض بأن المؤسسات الأهلية الفعلية كالنقابات، وجمعيات حقوق الإنسان، والجمعيات النسائية، ومراكز التفكير، وما شابهها، كلها حديثة النشوء، وتشق طريقها بصعوبة خلال الأوضاع التعاضدية الضاغطة، وهي محدودة المجال والتأثير، ولم تتأسس إلا قليلاً، مما يجعلها ذات شأن ضئيل. بل إن الحكومة ذاتها، باقتناده المؤسسات الحديثة، وانشغالها بالهاجس الأمني المحلي، عمدت إلى تعويق وإحباط قيام المجتمع المدني. أخيراً، يضي بعض المراقبين غير اليمنيين بعيداً إلى التوكيد على أن الالتزام الواسع بالقيم الإسلامية

عانى أيضاً من الاضطراب والعنف السياسي الذي بلغ أوجهه بانفجار النظام من الداخل في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. كان علي سالم البيض من تبقى من قيادة الحزب الاشتراكي اليمني في عدن عقب المذبحة، وترأس مكتباً سياسياً ضعيفاً ومحبطاً، في أعقاب ١٩٨٦. أدى نزوح آلاف الجنوبيين إلى الشمال وبعض التعددية المحدودة في جانبي الصحافة والجمعيات إلى إطلاق التعبير عن الإحباطات المتراكمة تجاه سلبيات الاستبداد السياسي والتأزم الاقتصادي. لكن السخط ظل متفشياً.

جاء الإعلان عن اتفاق الوحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. لقد اكتسبت عشرون عاماً من مفاوضات الوحدة المتعثرة زخماً إضافياً عندما قلصت مبادرات غورباتشوف (البريسترويكا) كلاً من النفوذ السوفياتي في جنوب الجزيرة العربية والتوجس الغربي-الخليجي من علاقات حسنة بين عدن وصنعاء. توافق انخفاض المعونة الخارجية مع اكتشاف وجود مخزونات جيدة من النفط في تخوم اليمنين مولداً حوافز اقتصادية قوية للتعاون إن لم يكن للتوحد. لكن سعار النشاط الدبلوماسي في الستة شهور السابقة على إعلان اتفاق الوحدة دُلك على استعجال تجاوز العوامل الدولية أو الاقتصادية المائلة؛ كان زعماء الجانبين يخشون أن تفلت الأمور من قبضتهم.

كانت الانتخابات والتعددية السياسية جزءاً من صفقة الوحدة. ضَمَنَ الانفتاح السياسي المقترح في عدن عام ١٩٨٨<sup>(٥)</sup>، تأييداً شعبياً (للوحة التي كانت دائماً مطلباً شعبياً)، وقَصِدَ منه تأمين الإقرار الغربي للوحدة (رغم التحفظات السعودية عليها)، كما أدى إلى تبسيط المفاوضات حول التوزيع النهائي للسلطة بين مجموعتين من الشخصيات والمؤسسات. طبقاً للاتفاق، وخلال مدة الثلاثين شهراً الانتقالية، تتوزع السلطة على مجلس رئاسي من خمسة أشخاص يمثلون الحزبين الحاكمين، وبرلمان مكون من ٣٠١ عضواً هم مجموع نواب البرلمانين في الشمال والجنوب. كما ستؤمن حرية تنظيم الأحزاب، وستزال معظم القيود عن الصحافة.

أما الحزب الثالث في اليمن، التجمع اليمني للإصلاح، فقد ضم أقوى شيوخ اتحاد قبائل حاشد و «الإخوان المسلمون» وقوى شمالية مناوئة للاشتراكي، بضمنها بعض كبار التجار والوهابيين المواليين للسعودية. عقب انتخابات نيسان/أبريل ١٩٩٣، انضم الإصلاح للحكومة مع المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، فأصبح زعيمه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً للبرلمان، كما تسلم آخرون من الإصلاح مناصب حكومية، أبرزهم كان الشيخ عبدالمجيد الزنداني، عضو مجلس الرئاسة لاحقاً. برز من بين الأحزاب الأخرى؛ حزب البعث العربي الاشتراكي الموالي للعراق؛ حزب «الحق» المكون في معظمه من الارستقراطية

خصومها السياسيين.

تغطي هذه الدراسة أربع سنوات من التعددية التجريبية ما بين قيام الوحدة في ٢٢ آيار/مايو ١٩٩٠ واندلاع الحرب بعد أربعة أعوام بالضبط. وفي ظل الأدلة المتوافرة، يمكن الاستنتاج بأن المجتمع المدني قد أخفق، ولكن لا يجوز على الإطلاق إنكار وجوده.

## الجغرافية السياسية والسياق التاريخي

ظهرت جمهورية اليمن من اندماج الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي). وككيان حضاري قديم أكثر مما هو دولة، تم تقسيم اليمن رسمياً في القرن التاسع عشر بواسطة الاستعمار البريطاني إلى ميناء عدن ومحيطه الأرضي (الخلفي)، تاركاً اليمن الشمالي محكوماً من قبل الإمامة الزيدية السالفة. ونتيجة للثورات ١٩٦٢-١٩٧٠ في الشمال، وثورات ١٩٦٣-١٩٧٢ في الجنوب، ظهرت جمهورية بورجوازية محافظة في الشمال ودولة اشتراكية راديكالية في الجنوب. خلال الحرب الباردة، اقترب الشمال الرأسمالي والجنوب الشيوعي عدداً من النزاعات الحدودية ومفاوضات حول الوحدة.

لم يكن أي من اليمنين بعاية سياسية. فبعد عقد من الحرب الأهلية بين الجمهوريين المؤيدين من عبد الناصر والملكيين المدعومين من السعودية، أعلنت الجمهورية العربية اليمنية عن دستور ١٩٧٠ الذي تم تعليقه بعد أربع سنوات في «حركة تصحيحية» عسكرية. ورغم تمتع سكان اليمن الشمالي ببجوحة عيش نسبية بسبب تحويلات اليمنيين العاملين في دول النفط الخليجية، فقد داهم اليمن الاضطراب السياسي والعصيان القبلي المسلح والاغتيالات التي حالت جميعها دون بناء الدولة إلا بواسطة الأجهزة الأمنية والعسكرية التي حققت حالة استقرار خادعة بقيادة عقيد متواضع التعليم، هو علي عبدالله صالح، بعد صعوده إلى السلطة عام ١٩٧٨. وبحلول عام ١٩٨٩، عمّ الضجر الأقاليم والقبائل، وتدهورت مستويات المعيشة، وأصبح من الصعب احتواء الإحباط العام.

قامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على أساس ما تبقى من مؤسسات الاستعمار البريطاني وعدد من القوى القومية والنقابية التي انصهرت فيما بعد بفعل لهيب الثورة المحتدمة مشكلة «الحزب الاشتراكي اليمني». توفّر لليمن الجنوبي حكومة أقوى وحزب أكثر تماسكاً ومؤسسات عامة (جماهيرية) أفضل من نظائرها في الشمال، ومارست الحكومة سيطرة أكبر في الجنوب على شعبها المكون من مليونين أو ثلاثة. غير أن الجنوب



القبلية يمكن اعتباره مدنياً. ولا اعتبارات المناقشة، سنعتبر القبائل حالة عُصوية بدائية بطرقية، أو مجموعة من الرعاة، المدججين بالسلاح، والمخزنين للقات، والمتجولين بالشاحنات الصغيرة، الذين يُقصدون النساء والمجموعات الأخرى عن اجتماعاتهم ومشاوراتهم. غير أن ذلك لا يعني أن كل ما يتصل بالقبيلة من تعبيرات ثقافية فاعلة لا يصلح لتكوين سلوك مدني.

تشكل القبيلة هوية أو انتماءً مركباً يميز الزرّاع عن كل من السادة الأرسطراطيين والأسر العاملة من غير الملاكين، كما تربط القبيلة بين المرء وبين داره وكذلك نسبه. ولغرض التحليل السياسي، فإن ما يستدعي الاهتمام ليست القبيلة بعمومها، بل الدور السياسي لاتحادين قبليين في شمال اليمن، هما حاشد وبكيل. تاريخياً، لعبت حاشد وبكيل أدوارهما السياسية بشره، فحيناً يتحديان الإمامة، ثم يوليانها دعمهما العسكري، وغالباً ما يتنازعان فيما بينهما، وأحياناً يعقدان أحلافاً. استطاع شيوخ حاشد -الاتحاد الأصغر والأكثر تماسكاً- من آل الأحمر أن يديروا أحداث السياسة اليمنية الشمالية لأجيال. أما اتحاد بكيل وهو الأكبر والأقل تماسكاً، وله شيوخ من ست عائلات، بدون أن يتمكن من توحيد القيادة في زعيم واحد، فقد استطاع تأمين قوة سياسية وعسكرية أيضاً. غير أن القبائل في جنوب اليمن، وكذلك الحزب الاشتراكي اليمني فيما بعد، تمكنوا من تقليل العدوات بين القبائل وغيرها من التعبيرات القبلية. بل حتى في شمال اليمن، كانت القبائل في المرتفعات السفلى حول تمز وإب وتهامة الساحلية<sup>(٨)</sup>، أقل تعاطياً مع الممارسات العسكرية، بينما بقيت حاشد وبكيل عاملاً عاتياً خلال الثورة في الشمال وما بعدها. وحتى اليوم، يتسلح كثير من رجال القبائل ببنادق كلاشنكوف، وتحتفظ كثير من العائلات القبلية بقاذفات البازوكا. ولغرض الاحتجاج على التجاوزات أو المظالم، يقومون بذبح ثور على أعتاب وزارة، أو يسلبون بعض السيارات، أو يختطفون أجنبياً.

تحتفظ القبائل بدورها كقوة سياسية مؤثرة حتى مع تغير علاقة القبائل في الشمال بالدولة. وكان لذلك التغير جانبان. أولهما، أن قبيلة سنحان من اتحاد حاشد، وهي قبيلة الرئيس، قد وصلت إلى السلطة عبر الجيش، مسيطرة على كل قيادة رئيسية فيه. أحكمت حاشد قبضتها على السلطة تماماً بعد انتخابات ١٩٩٣، عندما أصبح الشيخ عبدالله الأحمر رئيساً للبرلمان، كما كان الأمر في السبعينات. ويجادل البعض بأن تمثيل حاشد غير المتوازن في السلطة يعكس الطبيعة غير المدنية للقبيلة، بل إن هناك مؤشراً أكبر على طبيعة النظام غير المدنية، عندما لجأ إلى التقليد القبلي بقطع الطريق، ليحول دون دخول رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس -اشتراكي وجنوبي- إلى صنعاء مطلع عام ١٩٩٤. ثانيهما، خارج

الدينية (من السادة والهاشميين)؛ التنظيم الوحدوي الناصري؛ التجمع الوحدوي اليمني؛ اتحاد القوى الشعبية؛ رابطة أبناء اليمن (رأي) التي يقودها عبدالرحمن الجفري، والتي بدأت في الجنوب إبان الاستعمار البريطاني، ثم عارضت النظام الاشتراكي الحاكم هناك. في أعقاب الانتخابات، قامت أحزاب الحق والتجمع الوحدوي والرابطة والوحدوي الناصري والقوى الشعبية، التي تمثلت بثلاثة مقاعد برلمانية شغلتها شخصيات مرموقة، قاموا جميعاً بتشكيل «التكتل الوطني للمعارضة».

كان للوحدة والتعددية أصولها في الدوائر الدولية والإقليمية، وفي أوساط القيادة اليمنية، وكذلك في أوساط المجتمع المدني اليمني، كما سترهن هذه الدراسة. فقد سعى المجتمع المدني إلى بذل ضغوط من أجل الانفتاح السياسي الذي بلغ الذروة لدى صياغة وثيقة «العهد والاتفاق» التي قدمتها إلى الحكومة لجنة حوار وطني في بداية ١٩٩٤. حاولت السلطات التنفيذية والعسكرية مقاومة هذه الضغوط، مما أدى إلى قيام تحديات أكبر في وجه مؤسسات المجتمع المدني الوليدة. وللإجابة على الأسئلة المطروحة غالباً حول اليمن، وهل يمكن لمجتمع مسلم بالغ القبلية أن يولد تقليداً مدنياً، ترى هذه الدراسة أن هناك تواصلًا ما بين الأنشطة الأكثر بدائية وتلك الأكثر حداثة. أولاً، هناك القوى القبلية والإسلامية، وبدرجة أوضح هناك المؤتمرات والمؤسسات المدنية ذات التأثير في اتجاه التطور السياسي. لعبت المؤتمرات بشكل خاص دوراً هاماً وحساساً. أي باختصار، ترى وجهة النظر المطروحة هنا أن الانتماءات القبلية والدينية، رغم أنها غير «مدنية» في حد ذاتها، فإنها تقدم بديلاً وأساساً شعبياً لتنظيم وتعبئة المشاركة الأهلية في الجمعيات التطوعية والأحداث العامة التي غالباً ما تقتصر على الانتلجنسيا.

## المشاركة القبلية

تمثل القبلية تعبيراً سياسياً وثقافياً فاعلاً في المجتمع اليمني بالمرتفعات، متيحاً وعباً قوياً بالهوية، وأدواراً قيادية مؤثرة، وقوة مسلحة مناوئة أو موالية للحكومة<sup>(١)</sup>. ويجوز القول أن للتنظيم القبلي سماته الديمقراطية؛ انتخابات لاختيار شيوخ القبيلة؛ اتخاذ القرارات بالإجماع؛ مساواة بين أفراد القبيلة؛ وصيغة من التنظيم السياسي قادرة -على الأقل في الشمال- على حماية أفرادها والمتعاطين معها من تفوّل سطوة الدولة<sup>(٢)</sup>. لن تطرح تلك السمات في هذه المناقشة إلا لإبراز قدرة القبيلة على حماية أعضائها من عنف الدولة، وهو أمر ذو دلالة. سنبدأ، على أية حال، من افتراض يقول بعدم وجود أي شيء جوهري في

والانتخابات، والمذابح القبلية، وتكافؤ الفرص، والفساد، وإصلاح الخدمة المدنية، والتضخم الاقتصادي، والإنتاج الزراعي، والحفاظ على البيئة والعمارة، واليمنيين المهاجرين والعائدين، والوافدين الأجانب، والموازنة الحكومية، وصيانة استقلال القضاء، والاختيالات السياسية، والتبعية الاقتصادية، وتنمية القطاع الخاص، وتوظيف عوائد النفط، والانتخابات المحلية<sup>(١١)</sup>.

في أعقاب الانتخابات، تفاقمت أجواء الأزمة السياسية، كما تفاقم المقم إزاء سيطرة جزء من حاشد على الجهاز العسكري للدولة. في أواخر ١٩٩٣، عندما سيطر الشلل على الحكومة مرة أخرى بسبب النزاع بين الرئيس ونائبه، شكّل بعض شيوخ بكيل في صنعاء مجلساً موحداً لبكيل، وعقد مؤتمراً قلياً في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، حيث صادق على مطالب بسيادة القانون، وتكافؤ الفرص في الحكومة والخدمة المدنية، وإصلاحات عسكرية وأمنية، ونحو ذلك<sup>(١٢)</sup>. أشرف على تنظيم المؤتمر شاب من أسرة «أبو لحوم» (من شيوخ بكيل)، حاصل على ماجستير في الاقتصاد من جامعة جورج واشنطن، بعد جهود أخفقت في تشكيل حزب سياسي جمهوري. غير أن مجلس بكيل الموحد قد اجتذب منذ البداية تأييداً أقل مما كان عليه في مؤتمري «التلاحم» و«سبأ».

لكن، في نيسان/أبريل ١٩٩٤، دعا المجلس وشخصيات مرموقة من بكيل إلى مخيم في «عيال سريح»، اجتذب بحسب مصادرهم حوالي عشرين ألفاً من رجال القبائل المسلحين<sup>(١٣)</sup>. سعيًا إلى تصعيد مطالباتهم، ومنها تعويضات لآلاف العائلات اليمينية المتضررة من مخططات المصادرة، وتنفيذ إنشاء طريق وعدت به الحكومة عبر أراض بكيل، وقبول وثيقة العهد والاتفاق، قرر قادة المؤتمر - بعد شهر من المفاوضات العقيمة مع الشيخ الأحمر باعتباره شيخ مشايخ حاشد المدعوم بكل إمكانات الدولة - أن يقطعوا الطريق على كل شاحنات حاشد المحملة بمنتجات النفط والغاز، لمنعها من دخول صنعاء. وقد رأى منظمو المؤتمر أن فشل الاحتجاج السلمي دفعهم إلى هذا الرد القبلي التقليدي. بل يمكن مقارنة ذلك بالإضرابات والاعتصامات المعمول بها في الغرب. غير أن صنعاء رأت في هذه الإجراءات استفزازات للحرب من قبل الحزب الاشتراكي اليمني.

## الإسلام والإسلاميون و «الإصلاح»

في مجتمع تهيمن عليه الشعائر الإسلامية من تقوى وعبادة، ومن صلاة وصيام وحجاب النساء، يصبح الإسلام السياسي قوة لا يستهان بها. اكتسب «الإخوان المسلمون» المنضون تحت مظلة «الجهة الإسلامية» نفوذاً ملموساً في الشمال في عقدي السبعينات

دائرة الحكم، ومع مطلع الثمانينات، انهمكت القبائل في نوع مستحدث من النشاط السياسي، عاقدة مؤتمرات ومصدرة بيانات حول حل سلمي للنزاعات القبلية ومشاركة حقيقية في السياسات القومية، الأمر الذي بدا كمفارقة جوهرية لطريقتهم التقليدية في العمل<sup>(٩)</sup>. ثم اتسع هذا النوع من النشاط طويلاً وعرضاً بعد الوحدة.

من بين التطورات الأكثر دلالة خلال السنوات الانتقالية الثلاث، كان انعقاد سبعة أو ثمانية مؤتمرات قبلية، أمها عشرات الآلاف؛ صدر عنها قرارات تطالب بسيادة القانون والتعددية والانتخابات المحلية والمسؤولية المالية وغيرها من المطالب المدنية؛ وأقامت ترتيبات للتوسط في النزاعات القبلية. كان لهذه المؤتمرات آثاراً ظاهرة للعيان، خصوصاً في ضوء التعاطي الرسمي مع موضوع الانتخابات، ورغم أنه لم يتمخض عنها ذلك النمط من المنظمات غير الحكومية بروتينها وإضاراتها وطغرائها وأجهزتها، التي يعتبرها المراقبون في الخارج تجسيداً ملازماً لأي مجتمع مدني. لقد أوضحت هذه المؤتمرات الدور المتجدد للقبائل وإمكاناتها، كأقوى المؤسسات اليمينية غير الحكومية، في الضغط على الحكومة التي تمثل بدورها نوعاً من الكاريكاتور القبلي.

كان لاتحاد قبائل بكيل مع اتحاد مذحج السبق في هذا النوع الجديد من النشاط القبلي باعتبار النفوذ الطاغوي لحاشد في الحكومة والجيش، الأمر الذي أبقى على عناصر المنافسة طويلة الأمد بين حاشد وبكيل، كما دفع بكيل نحو التقارب مع الاشتراكيين والأحزاب التقدمية الصغيرة. لكن المؤتمرات دفعت إلى صدر الاهتمام بموضوعات ذات صيغة مدنية غير حزبية. لقد اجتمع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ولمدة تسعة أيام، حوالي عشرة آلاف شخص، في مؤتمر «التلاحم»، وكان أكثرهم من بكيل. وبينما كان الدافع الأهم بدون شك قبلياً، فقد صاغ مثقفو الحضر الذين شاركوا في المؤتمر بياناً من ٣٣ نقطة، تنادي باستقلال القضاء، وتعزيز المجالس المنتخبة قومياً ومحلياً، وإدارة ومحاسبة مالية، وإحياء التعاونيات الزراعية والخدمات، وصحافة مستقلة، وحماية البيئة، وانتخابات حرة خلال وقت معلوم، وحلول سلمية للنزاعات القبلية<sup>(١٠)</sup>.

تتابعت المؤتمرات ذات القاعدة القبلية والتوجه المدني. كان منها مؤتمر اتحاد حاشد تحت عنوان «التضامن» الذي جاء كعلامة مميزة بين أحداث عام ١٩٩٢ السياسية، حيث ترك خلفه سيلاً من البيانات والتوقيعات. أما مؤتمر «سبأ» الذي ضم حوالي اثني عشر ألفاً من بكيل ومذحج في خريف ١٩٩٢، فقد انتخب مجلساً أعلى للقبائل اليمينية، وأمناء، ومجلس إصلاح اجتماعي من أربعين عضواً للتوسط في النزاعات القبلية، وللإعداد للانتخابات البلدية والمحلية. تناولت خطابات ومقترحات المؤتمر جميع المسائل السياسية الهامة، الوحدة،

البطاقات الانتخابية، ويعود فضل كبير في ذلك إلى جهود القسم النسائي النشط في تجنيد واستقطاب أصوات النساء .

لم يقتصر إغراء الإصلاح على رسالته وعلى الجاذبية الشخصية للشيخ عبدالله الأحمر، بل تعدى ذلك إلى الخدمات المنظمة من خلال جمعية الإصلاح والرفاه الاجتماعي، وهي شقيقة وربما مستفيدة من جمعيات، تحمل نفس الاسم في الكويت والإمارات العربية المتحدة. شأنها شأن جمعيات علمانية نشطت في الجنوب زمن الاستعمار ثم في الشمال. ساعدت الجمعية على ملء الفجوة الكبيرة في الخدمات الاجتماعية والصحية والإغاثة التي توفرها الحكومة، كما أتاحت تدريباً مهنيّاً متوسطاً، وتعليمياً دينياً، ودروساً في الحياة والحياطة ومعسكرات صيفية، وحفلات زواج جماعية لغير القادرين على نفقات حفلات الزواج الخاصة التقليدية<sup>(١٨)</sup>. ومثال على تلك الأنشطة، في مخيم «مدينة صدّام» للمغتربين المهجرّين بسبب حرب الخليج والواقع خارج مدينة الحديدة، قامت جمعية الإصلاح والرفاه الاجتماعي بتوفير خزانات مياه لتأمين الحد الأدنى من احتياجات عشرات الآلاف من نزلاء المخيم، حيث كان أحد الأهداف هو كسب الأصوات اللازمة لمرشح الإصلاح في الانتخابات النيابية. كان هناك أيضاً منظمات ذات صلة بالعمل الخيري بفروعها النسائية، من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان في البوسنة وفلسطين ولبنان، حيث جمعت الأموال والإمدادات لإغاثة المسلمين في مناطق الحروب<sup>(١٩)</sup>. وبينما تعاطى مع المؤتمرات عدة آلاف من النشطاء أغلبهم من المدن، وصلت مشروعات الإصلاح والرفاه الاجتماعي آلاف الأسر ذات الدخل الأقل، والتي استفادت من العيادات ومنتديات الفتيات، وغيرها من المبادرات والمرافق.

يجادل يمنيون وعرب آخرون وغربيون بأنه لا الأنشطة ولا الجمعيات القبلية أو الإسلامية يمكن أن تعتبر تحت عنوان «المجتمع المدني»، إذا ما عملت بطرق تقليدية خالصة، أو إذا ما كانت الجمعيات الوحيدة العاملة، أو إذا ما سيطرت على الفضاء بين الحكومة والأهالي، إذ يمكن عند ذلك اعتبار الظاهرة «بدائية» وليست «مدنية». بل إن هذه الجمعيات ليست إلا جزءاً من مجموعة أوسع من المشروعات الواقعة فيما بين الدوائر العامة والخاصة، والتي تشكل مجتمعة عازلاً يمتص الصدمات بين الدولة والمجتمع. لكن جمعيات الأقاليم والخدمات الاجتماعية، والمؤتمرات والندوات غير القبلية، والجمعيات الأهلية الحديثة، والصحافة كلها تعمل على نفس مستوى الأنشطة القبلية والإسلامية.

والثمانينات<sup>(١٤)</sup>. جاء ذلك جزئياً من خلال سلسلة من المعاهد الإسلامية، التي تأسست بدعم سعودي، لتدريس النسخة الأصولية من الإسلام، كما جاء أيضاً من خلال حاجة صنعاء لتوظيف اليمين الديني ضد اليسار، كما هو الأمر مع أنظمة عربية عديدة.

تعود جذور «الإصلاح» إلى المعارضة المحافظة والمدعومة سعودياً، ضد الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب وأنصاره في «الجهة الوطنية الديمقراطية» المتمردون في وسط وجنوب الجمهورية العربية اليمنية. أما مساهمة حاشد في التصدي للمتمردين، إضافة إلى الشمائل القيادية للشيخ الأحمر، فقد أكسبته قيادة حزب الإسلاميين، الأمر غير المتوقع عادة، لأنه ليس إسلامياً بالمعنى التقليدي. وفي الانتخابات، نزلت حاشد وكذلك فعل الإسلاميون، غير أن اليمين الديني حصل على بعض الحقايب الوزارية، كما انتخبت إحدى شخصياتهم الراديكالية المتحمسة، عبد المجيد الزنداني، عضواً بمجلس الرئاسة. أدى ذلك إلى اقتراب الجناح اليمني في الإصلاح أكثر من مركز السلطة في صنعاء، حيث مارس الزنداني نفوذاً متزايداً مع اتساع الخلاف بين الرئيس والحزب الاشتراكي اليمني. وباندلاع الحرب فيما بعد، كان الإصلاح مستقراً تماماً في إطار الحكم.

تبنيه لأيديولوجية متميزة أكثر من أي حزب سياسي يمني آخر، تعاطى الإصلاح أيضاً مع الاهتمامات والأولويات الوطنية العامة، وتناول نفس الدوائر التي تناولتها الأحزاب الأخرى. بعد مسلسل المؤتمرات القبلية والجهوية التي رأى فيها الإصلاح طريقاً إلى التفتت، نظم التجمع اليمني للإصلاح «مؤتمر الوحدة والسلام»، الذي شهده ٤٠٠٠ عضواً ونصيراً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ورفعت فيه شعارات مثل «القرآن والسنة فوق الدستور والقانون»، «ادعموا الوحدة واثبتوا على الإسلام»<sup>(١٥)</sup>. وقالت واثق المؤتمر أن هدفهم محاربة الذين «يجعلون كلمة البشر فوق كلمة الله»، كما عاجلت واثق المؤتمر الأوضاع الاقتصادية المتداعية والفساد والتدهور الأمني واستقلال القضاء وانقسام الجيش، وقضايا أخرى مثل التخطيط العمراني، والتنمية الزراعية، والصحة، والنظام العالمي الجديد<sup>(١٦)</sup>. في ذلك الحين، تم تأجيل الانتخابات إلى نيسان/أبريل ١٩٩٣، وقام مؤتمر الوحدة والسلام بتشكيل «لجنة حماية الانتخابات»، التي قدمت تقريرها لاحقاً حول انتهاكات قانون الانتخابات<sup>(١٧)</sup>. على أية حال، أسقط الإصلاح بعد الانتخابات معارضته للدستور التي عبر عنها بمقاطعة الاستفتاء الدستوري عام ١٩٩١، وتم التوصل إلى اتفاق مع الحزب الاشتراكي اليمني على تعديل دستوري حول الشريعة.

كحزب ممتد في أرجاء اليمن، فاز الإصلاح بعدد هام من الأصوات في كل المحافظات. وقبيل الانتخابات، أدار الإصلاح حملة ناجحة لتسجيل الناخبين واستخراج

دباء، وغيرهم من الفنانين، وغير ذلك. بل كانت هناك منظمات صغيرة لمكافحة آثار القات، ما كانت هناك جهود لتجديد الوقف الذي أمته الثورة في اليمن الجنوبي تحت مظلة جمعيات أه اجتماعي جديدة. كان دور هذه الجمعيات في معظمه اجتماعياً وبدرجة محدودة باسياً، فقد انتقد كثير منهم ضمناً إخفاق الحكومة في تأمين الرفاه الاجتماعي<sup>(٢٢)</sup>، نظراً لما ان عليه الأمر في التاريخ القريب، حيث كان معظم هذه الأنشطة محظوراً أو مقيداً بفظاظة، ن قبل أنظمة تخشى الجمعيات المستقلة من أي نوع كانت.

## المؤتمرات والندوات

غدت المؤتمرات والندوات، صغيرها وكبيرها، حدثاً اعتيادياً في يمن ما بعد الوحدة، لطريقة لمناقشة وإبراز الاهتمام لدى العامة والمثقفين بقضية ما<sup>(٢٣)</sup>. وما بدأ كمسلسل من مؤتمرات قبلية، تتوج في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، حيث لا يزال موعد الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، بعقد «مؤتمر وطني»<sup>(٢٤)</sup>، لمثلي اثنين وعشرين حزباً من خارج الحكم، تمتد من الوسط إلى اليسار ومعهم ممثلو اثنين وأربعين منظمة سياسية ونقابة مهنية قيادات المؤتمرات قبلية. استغرق الإعداد للمؤتمر عدة أشهر، وترأسه المثقف اليساري عمر لجاوي من حزب «التجمع الوحدوي» واتحاد الأدباء. وافق المؤتمر الشعبي العام منذ البداية على المشاركة، لكنه أخفق خلال شهور الإعداد في السيطرة على برنامج المؤتمر، ثم حاول جاهداً بمساعدة الإصلاح أن يؤخر أو يشبط المؤتمر أو يبدل ترتيباته، وأخيراً أن يقدم بديلاً لما بدا حدثاً كبيراً بإقامة مؤتمر مضاد من الأحزاب والمنظمات السياسية.

غطت صحافة المعارضة المؤتمر الوطني جيداً وتجاهله إعلام صنعاء الرسمي. أصدر مؤتمر بيانات تؤكد على التعددية، والفصل بين السلطات، والأمان العام، وحقوق النقابات، وانتخابات نزيهة بين أحزاب متنافسة. كما أصدر مبادئ للسلوك السياسي تخص الأحزاب السياسية، ونادى بحياد الأجهزة الأمنية والعسكرية، وبالامتناع عن استعمال المال العام في الحملات السياسية، وبرؤية تأصيلية اجتهادية للإسلام، وبتقاليد الحوار والاحترام والتسامح مع وجهة النظر المعارضة<sup>(٢٥)</sup>. أما المؤتمر البديل للأحزاب والمنظمات السياسية الذي رعته الدولة، وهو مثال على نمط البدائل التي تقدمها في مقابل كل تطور هام للمجتمع المدني، فقد أصدر مجموعة موازية من البيانات بضمها «ميثاق العمل السياسي» الذي لم تكن لتصدره الدولة أبداً في الظروف المعتادة<sup>(٢٦)</sup>.

عقد مؤتمر تعز في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، في محافظة مأهولة ومتطورة نسبياً، بجنوب اليمن الشمالي. بدأ مؤتمر تعز كجهد من قبل المثقفين والناشطين للتعبير عن

## جمعيات الأقاليم والرفاه

ربما تقع جمعيات الأقاليم والرفاه الأخرى في منتصف الخط الواصل بين الأنشطة الجماهيرية القبلية وتلك الإسلامية الساعية للجماهير وبين الهيئات الأهلية الأكثر مطابقة للتعريف كجمعيات المهنيين والمثقفين الحضريين.

لم تكن جمعية الإصلاح والرفاه الاجتماعي الجمعية الوحيدة في الساحة، فقد انتشرت بعد الوحدة جمعيات الرفاه الاجتماعي، التي كانت بدائية في جانب مدنية في جانب آخر. نهضت الجمعيات بمستوى متوسط من المشاركة عبر تبرعات عرضية بالمال والإمدادات من قبل التجار ويضع مئات من العائلات. وفي صنعاء وحدها هناك أربع أو خمس جمعيات منهمكة في حملات متفرقة لجمع القمامة<sup>(١٠)</sup>، وإنشاء نوادي قراءة للأطفال، وغيرها من المشروعات. وهناك أعداد أخرى من الجمعيات في عدن، وغيرها من المدن والقرى والأقاليم، تتابع نفس الأنشطة. تمكنت بعض الجمعيات من اجتذاب تبرعات سخية من أغنياء التجار والسياسيين. وفي بعض المناطق كالحجرية جنوب تعز، أسست جمعيات الرفاه الاجتماعي مجالس تنسيق إقليمية، وانشغلت بمشروعات كتلك التي أنجزتها تعاونيات التنمية قبل أكثر من عقد مضى<sup>(١١)</sup>.

ربما كان أقوى الجمعيات الإقليمية وأكثرها إثارة للجدل هي جمعية رفاه حضرموت، التي تأسست في صنعاء على نمط جمعيات ما قبل الاستقلال. لقد كانت تخطط، بمساعدة تجار في السعودية، لتمويل إنشاء «جامعة حضرموت»، وكانت ساحة سياسية لصنعاء بصالوناتها الأسبوعية، حيث تناقش القضايا السياسية والثقافية. وللجمعية قسم نسائي يعمل لبرنامج أولويات خيرى ونسوي. من ناحية أخرى، كان لجمعية حضرموت برنامج سياسي انقسامي، يدور حول فكرة «حضرموت الكبرى»، التي يُراد لها أن تشمل محافظتي مأرب وشبوة ذات الحقول الغنية بالنفط. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وفي خضم الأزمة المتداعية بين الرئيس والحزب الاشتراكي اليمني، والتي كان أحد قضاياها الهامة استقلالية الحكم المحلي، عقد «أبناء حضرموت» مؤتمرهم الخاص الذي أصدر إعلاناً معبراً عن إحباطه إزاء زيادة مركزية الإدارة، ويفصح عن نيته بشأن تنظيم انتخاباتهم المحلية.

يصل مفهوم الجمعيات الخيرية الدينية والإقليمية ما بين الجمعيات البدائية والتطوعية، وتتمتع بقيادة متعلمة نسبياً وبعضوية وعلاقات كثيفة. هناك أعداد من المنظمات الخيرية الحديثة والوطنية والعلمانية نسبياً أسسها أكاديميون وأطباء وغيرهم من النخبة المتعلمة، منها جمعية المرأة التطوعية؛ جمعية مكافحة البطالة؛ المنظمة الاجتماعية لتنمية الإنسان؛ جمعيات للعناية بمرضى السل والجذام والكفيفين والمعوقين الآخرين؛ عيادة مجانية لأعضاء اتحاد



تحتية مشروعات التعديلات الدستورية من مناقشات البرلمان<sup>(٢٠)</sup>. وبينما بدا النظام واثقاً من قدرته على تمرير وإقرار التعديلات الدستورية عبر البرلمان إلى حد تأجيل انتخابات مجلس الرئاسة إلى ما بعد إقرار التعديلات، جاءت المناقشات الصحفية والموائد المستديرة، بضمنها ندوة جريدة «يمن تايمز» التي شهدتها أعضاء في كل أحزاب الخارطة السياسية اليمنية مع الصحفيين والباحثين، رافضة في معظمها فكرة تعديلات سريعة وبالجملة<sup>(٢١)</sup>، وساعدت على إقناع النواب بانتخاب مجلس الرئاسة، وتمديد فترة مناقشة التعديلات بدون قيود.

كان قانون الأحوال الشخصية موضوعاً آخر بالغ الحساسية لمناقشات الندوات، خصوصاً ما يتصل منه بحقوق ودور المرأة في الأسرة. فلدى صدوره بمرسوم مجلس الرئاسة في رمضان ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، استقبل القانون بسلسلة من ندوات المناقشة في صنعاء، وربما مظاهرات على نطاق واسع في عدن، قبل أن يصل قاعة البرلمان<sup>(٢٢)</sup>. أما الموضوع الثالث في الأهمية لدى كثير من المثقفين، والناشطين، وقيادات المؤتمرات القبلية، والسياسيين، وأوليّ عناية فائقة في «وثيقة العهد والاتفاق»، فهو موضوع اللامركزية السياسية، الذي شغل دزينة من الندوات المستقلة والحكومية، في ربيع ١٩٩٤<sup>(٢٣)</sup>. كذلك، ألقى محاضرات وعقدت موائد مستديرة حول موضوعات مثل حقوق الإنسان والمجتمع المدني، والثقافة والديمقراطية، والدستور وتشريعات الأحزاب والنقابات والصحافة، روتينياً عبر اتحاد الأدباء<sup>(٢٤)</sup>، والدوائر الأكاديمية، والجمعيات المهنية، وغيرها من المنظمات غير الحكومية.

## الجمعيات المدنية الحديثة إصطلاحاً

اشتملت المؤسسات الأهلية بمعناها الاصطلاحي على أربعين حزباً سياسياً (بعضها مجرد يافطة)، واتحادات ونقابات، وجماعات حقوق إنسان، ولجان ضغط سياسية. كان بعض هذه الأحزاب والمنظمات جزءاً من مخلفات أوضاع التشطير السابق على الوحدة، بينما مثل بعضها مرحلة ما بعد الوحدة والمبادرات الذاتية. أما البعض الآخر، فقد قام بتشجيع من صنعاء أو عدن لموازنة نفوذ الجمعيات غير الحكومية حقيقةً. إن قصة إنشاء ومحاوله اندماج جماعات حقوق الإنسان، وتأثيرها في المناقشة العامة خصوصاً حول أحوال السجون، وبدرحة معينة جهود المتبرعين الغربيين لاستباعتهم، كلها أمور تثير الاهتمام بحد ذاتها، وتوضح الطبيعة الاحتوائية لجهود النظام.

كانت جماعات حقوق الإنسان والجماعات السياسية الأخرى محظورة في شطري اليمن قبل الوحدة. بعد إعلان الوحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بقليل، وضعت فكرة

الإحباط العام إزاء تأجيل الانتخابات، وانهيار سعر الريال اليمني، والعنف السياسي، والنزاع الشخصي والسياسي بين الرئيس ونائبه. تمكن الاشتراكيون في ذلك الحين من السيطرة على البرنامج، وتعيين اللجان التنفيذية والعملية، والتأهب للمطالب الشعبية من حقوق الإنسان والحقوق المدنية وانتخابات محلية وخدمات بلدية أفضل<sup>(٢٧)</sup>.

وكرر فعل على اعتكاف نائب الرئيس المطول في عدن منتصف عام ١٩٩٣، حيث بدأ مصراً على فرض برنامج مطالبه السياسية المعروفة بـ «١٨ نقطة»، التي كان منها خروج الوحدات المسلحة من المدن، وانتخاب الإدارات المحلية، وتعزيز الأمن لمنع الاغتيال والاختطاف، شغلت الأزمة ومخاطر تدهورها إلى حرب أهلية، وجهود الوساطة التي تجاوزت القيادات الرسمية، الاهتمام العام خلال ربيع ١٩٩٤.

بعد أسبوعين من مؤتمر حضرموت، عقد مؤتمر آخر في تعز، وتعهد إطلاق صفة الأول على نفسه، واجتمع له حوالي ١٧٠٠ من ممثلي الأحزاب والمنظمات السياسية والنقابات والجمعيات المهنية، إضافة إلى رجال الأعمال وأعيان المجتمع. كرر المؤتمر بيانات «اتحاد القوى الوطنية» حديث-التأسيس التكتل الوطني للمعارضة، بقرارات تؤكد على الوحدة، وتنادي بإزالة كافة الوحدات المسلحة من المناطق الحضرية، وتطالب بسيادة الدستور والقانون، وتصر على «ضرورة الحكومات المحلية المنتخبة ديمقراطياً على مستوى المديرية والمحافظات». وفي حال قيام حرب بين صنعاء وعدن، ستبقى تعز على الحياد<sup>(٢٨)</sup>.

بحلول شهر رمضان في بداية شباط/فبراير ١٩٩٤، طالبت المؤتمرات الشعبية في كل أقاليم البلاد تقريباً بانتهاء الأزمة السياسية، ودمج وانتشار القوات المسلحة، وتوزيع السلطة السياسية، وبوضع اتفاقات لجنة الحوار موضع التنفيذ. تراوح أنماط هذه المؤتمرات من نمط مؤتمر إب حيث ظهرت بعض النساء في قاعة المؤتمر متحدثات ومشاركات، إلى التجمعات القبلية في الحلاء، والمكونة من مسلحين متحلقين حول الطبول وراقصين ومتحدثين. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، خلال الأزمة السياسية، عقدت «جمعية العلماء» مؤتمراً حضره مئات الأعضاء لمناقشة الأزمة السياسية والاقتصادية، ودعت إلى الوحدة والديمقراطية وسيادة الدستور والقانون، وإلى لقاء بين قائدي البلاد في الجناد<sup>(٢٩)</sup>.

أما الندوات الأكاديمية الطابع والأضيق نطاقاً، التي كانت محظورة في اليمنين قبل الوحدة إلا عبر اتحاد الأدباء، فقد أصبحت روتيناً في صنعاء وعدن وتعز والمدن الأخرى، وبدأ أن لها أثراً في العملية السياسية على الأقل. فمثلاً، عندما بدأ بعد الانتخابات أن النظام ماضٍ في اقتراح مجموعة من التعديلات الدستورية الهادفة إلى تركيز السلطة السياسية في حوزة الرئيس، عُقدت الحلقات الدراسية والندوات لمناقشة هذه التغييرات، وكانت عاملاً هاماً في

الوعي بقضية ومصطلحات حقوق الإنسان، إن لم يكن على تحسينها في واقع الممارسة. كانت «اللجنة الوطنية للانتخابات الحرة» إحدى الهيئات المدعومة من قبل «المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية». توضح تجربة اللجنة استراتيجية الحكومة في مطاردة منظمات المجتمع المدني وإرهاقها بالمنظمات المناوئة، ونكوص الحكومة عن السماح للمنظمات غير الحكومية بالعمل بحرية في الساحة السياسية. تأسست «اللجنة الوطنية للانتخابات الحرة» في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، عقب تأجيل الانتخابات البرلمانية اليمنية. يعود تأسيسها إلى الاتصالات التي جرت بين «المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية» و«المعهد الديمقراطي القومي» وهو منظمة تابعة للحزب الديمقراطي الأمريكي و«الوقف القومي من أجل الديمقراطية» الممول من قبل الكونغرس الأمريكي. كانت الفكرة المقترحة أن يتم تجنيد وتدريب مراقبين غير حزبيين للانتخابات اليمنية. بعد الحصول على تصريح للقيام بهذه الأنشطة، ألغت «اللجنة العليا للانتخابات» ذلك التصريح لاحقاً. وفي ذات الوقت تقريباً، دعمت الحكومة إنشاء «اللجنة اليمنية لانتخابات حرة وديمقراطية» للقيام بنفس المهام<sup>(١١)</sup>. ويميزانية قدرها خمسون ألف دولار ومستشارين لمدد قصيرة من قبل المعهد الديمقراطي القومي (الأميركي)، قامت «اللجنة الوطنية للانتخابات الحرة» (الأصلية) بتجنيد وتدريب نحو ٦٠٠ أو ٨٠٠ مراقباً، أكثرهم من غير الحزبيين، لكنهم منعوا من مراقبة دوائر التصويت يوم الانتخابات. وتأثير الإحباطات الناجمة عن الإشارات المتضاربة الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات وعن الأميركيين، انفرط عقد اللجنة الوطنية للانتخابات الحرة بعد الانتخابات مباشرة<sup>(١٢)</sup>.

طوال الوقت، كانت تنشأ منظمات جديدة. جاءت «مؤسسة عفيف للشؤون الثقافية» أول وقفية تعليمية خاصة وحديثة، تأسست سنة ١٩٩٠. وعقد الاتحاد الأكاديمي، وهو مؤسسة مكونة من أساتذة وباحثين، مؤتمره التأسيسي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وعقد بعدها مباشرة ندوة حول أزمة الحكم، سرعان ما تحول إلى ملتقى أسبوعي، امتد إلى عام ١٩٩٤ لمناقشة «وثيقة العهد والاتفاق».

قام «اتحاد القوى الوطنية»، بضمنهم قادة أحزاب معارضة ونشطاء من بكييل ورئيس مؤسسة عفيف وأعضاء من الاتحاد الأكاديمي، بالرد على مقترحات من عدن وصنعاء لحل الأزمة السياسية بمقترح وسط، اشتمل على ١٦ نقطة، ووقعها ٢٠٠ شخصية<sup>(١٣)</sup>. أطلق على مقترحات اتحاد القوى الوطنية «أسس مبدئية لاستقرار النظام»، واقترحت إجراء انتخابات محلية، واستقلال القضاء، وإبعاد الجيش والأمن عن السياسة، وتشكيل مجلس للأمن القومي، ووضع حد للفساد والتبذير الحكومي<sup>(١٤)</sup>. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وخلال

لجنة يمنية للدفاع عن الحقوق الديمقراطية والحريات على الورق<sup>(٣٥)</sup>. وبعد شهرين، التقى مئات التقدميين والتقدميات في المركز الثقافي بصنعاء، لمناقشة فكرة تشكيل فرع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان أو منظمة يمنية مستقلة. ذكر منظمو اللقاء أن الكهرباء قطعت عمداً للتشويش على الاجتماع. وفي اليوم التالي، اقتحمت مجموعة أكبر (٥٠٠ شخص) من أنصار «الإخوان المسلمون» رجالاً ونساءً ومعهم أفراد من المؤسسة الأمنية الوطنية القديمة، فغلبت على المجموعة الأصلية، وتعهدت بالسيطرة على أي منظمة يتم تأسيسها. أدت المفاوضات اللاحقة بين المؤسسين والمتحتمين إلى مناقشات حول نسب تمثيل الأحزاب في المنظمة، مما عنى مفارقة للفكرة الأصلية. استمرت الاجتماعات الصغيرة، على أية حال، في المنازل أو في عدن، حتى دعت اللجنة التحضيرية للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية مئة مؤسس لاجتماع في عدن في شباط/فبراير ١٩٩٢، وانتخب مجلس أعلى مكون من أساتذة جامعة (أعضاء في المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) وقادة حزبي «التجمع الوحدوي» و«الحق»، ومحرري جريدتي «صوت العمال» و«يمن تايمز»<sup>(٣٦)</sup>.

رداً على ذلك، قامت لجنة مضادة من مئة عضو من بينهم بعض مقتحمي اجتماع ١٩٨٩، بإطلاق «المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان». وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، اجتمع في أكاديمية الشرطة بصنعاء حوالي ألف رجل ومنتى امرأة، وألقى عضو مجلس الرئاسة عن المؤتمر الشعبي العام، عبد العزيز عبد الغني، كلمة الافتتاح، معبراً عن مباركة الحكومة للمنظمة، ومؤكداً التزام النظام بحقوق الإنسان والسجناء. وقد انتخب حمود الحتر رئيس محكمة صنعاء الجنائية رئيساً للمنظمة، وشخصيات بارزة من المؤتمر الشعبي العام والإصلاح والبعث أعضاء في مجلس الأمناء<sup>(٣٧)</sup>.

في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، حث الرئيس علي عبدالله صالح منظمي حقوق الإنسان على دمج أنشطتهما لزيادة فعالتهما في حماية حقوق الإنسان، وخصوصاً حقوق السجناء<sup>(٣٨)</sup>. لكن بدلاً من الدمج، أخذت أنشطة حقوق الإنسان بالانتشار. فمثلاً، في دورة تدريبية، قام زوار من المنظمة العربية لحقوق الإنسان في تونس والمعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ بتدريب النشطاء نيابة عن اتحاد المحامين اليمنيين ومجلس السلام والتضامن، والأخير جماعة معادية للحرب تأسست خلال حرب الخليج. تأثرت الصحافة غير الحكومية بزيارات ممثلي منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان، فشنت حملات تحقيق حول أحوال السجناء من رجال ونساء<sup>(٣٩)</sup>، ونشرت مقتطفات واسعة من تقارير «منظمة العفو الدولية» حول أوضاع ٤١ سجيناً من أعضاء «الجبهة الوطنية الديمقراطية»<sup>(٤٠)</sup>، المسجونين منذ ما قبل الوحدة. ساعدت هذه الصحف عموماً على نشر

ملموس. كانت صوت العمال صحيفة اتحاد العمال في عدن هي الأوسع انتشاراً، لكن الصحف الحزبية مثل الرأي (رابطة أبناء اليمن)، التصحيح (تنظيم التصحيح الشعبي)، التجمع (التجمع الوحدوي)، الوحدة (التنظيم الوحدوي الناصري)، الصحوة (التجمع اليمني للإصلاح)، الشورى (اتحاد القوى الشعبية)، الأمة (حزب الحق)، الأيام المستقلة، وكذلك المستقبل والثوري (الحزب الاشتراكي اليمني)، ٢٦ سبتمبر (يصدرها الجيش في الشمال)، والحياة اليومية والوسط الأسبوعية المولتين سعودياً (مُنعت الشرق الأوسط من التوزيع في اليمن)؛ وفرت هذه المطبوعات نطاقاً واسعاً من وجهات النظر السياسية<sup>(٤٩)</sup>. وفيما وراء الصحف نفسها، ظهر على الساحة سلك صحافي مكون من أعداد غفيرة من الرجال ودزيتين من النساء، الذين أجروا مقابلات عديدة، وشهدوا جلسات البرلمان، ووجهوا أسئلة حرجة في المؤتمرات الصحفية، واقتربوا باضطراد من صورة «السلطة الرابعة».

في مرحلة معينة، خدمت الصحافة كنافذة لتنفيس الاحتقانات. كانت «الأزمة» المتفاقمة هي الكلمة الشائعة في كل مكان أواخر ١٩٩٣ وبداية ١٩٩٤، وكانت حرب البيانات التعبير الأبرز عن الأزمة. بثت إذاعات صنعاء وعدن أحاديث صاخبة وأحاديث مضادة من الرئيس علي عبد الله صالح والاشتراكيين. وبعد خطبة رئاسية لاذعة، أُلقيَ فيها باللائمة على رئيس الوزراء إزاء مصاعب البلاد الاقتصادية، قام الأخير بهجوم مضاد في رسالة نشرت على الأقل في صحيفتين، وتعرض فيها للفساد في صنعاء. أصبح التجريم والاتهام حالة سائدة اضطرت عندها لجنة الحوار الوطني إلى إصدار أمر تقييد للصحافة الرسمية حول هذه المسألة، لكن بدون فائدة. وحوالي السابع من شباط/فبراير ١٩٩٤، حيث تصاعد التوتر إلى درجة جديدة، بينما حاول الحاكمان التهرب من توقيع وثيقة العهد والاتفاق الصادرة عن لجنة الحوار الوطني، نُشرت روايات متناقضة عن تغيير مسار طائرة متوجهة إلى عدن قادمة من لندن عبر أثينا، حيث أرغمت على الهبوط في الحديدية، وعن حمولة الطائرة، مما أربك قراء الصحف<sup>(٥٠)</sup>. وعندما نشرت الشورى مقابلة مع وزير الداخلية (من المؤتمر الشعبي العام)، حيث ورطَ فيها كلاً من الأحمر والزنداني في حادث اختطاف سياح فرنسيين مستين، أنكرت صحف المؤتمر الشعبي العام القصة، لكنها تأكدت في الأسبوع التالي بواسطة الوزير والشورى<sup>(٥١)</sup>. وقعت هذه المتغيرات في بداية ١٩٩٤، بينما كانت القوات المسلحة تحتشد في منطقة الحدود السابقة، خصوصاً حول حقول نفط مأرب-شبو، وسُمعت طلعات الطائرات الحربية فوق سماء صنعاء. تضاءلت الآمال بأن ينحصر النزاع السياسي في دائرة الصحف وعبر موجات الأثير.

الجهود المحمومة لوقف موجة العنف المتنامي والذي كان يدفع بالبلاد نحو الحرب الأهلية أو التشطير، أصدر التكتل الوطني للمعارضة، كطرف في الحوار الوطني، خطة مفصلة لوضع هذه الاقتراحات وغيرها من المطالب الشعبية موضع التنفيذ<sup>(١٦)</sup>.

في ذات الوقت، وقّعت المنظمات الشعبية الحكومية وشبه الشعبية في تنافس لثنائي القطبية. كان أحد أسوأ النزاعات ما حدث في اتحاد المرأة اليمنية. فالاتحاد الشمالي استولت عليه «الأخوات المسلمات» خلال الثمانينات، واستبعدت ذوات الاتجاه النسوي (الغربي) Feminist، بينما كان الاتحاد في الجنوب تقوده الاشتراكيات. وثبت أن التوحيد مهمة صعبة للغاية. وبعد قدر كبير من الاهتمام والمساعدة الفنية من قبل المتبرعين الغربيين على أية حال، جمع الاتحاد على مفضض بين ذوات الاتجاه النسوي الجنوبيات وذوات النقاب من الشماليات ببرنامجين متضادين تماماً. أعد فرع اتحاد المرأة اليمنية في عدن العدة، بالاتفاق مع المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، لتحدي قانون الأحوال الشخصية. كانت النقابات المهنية أقل استقطاباً من اتحاد المرأة، ولكنها مع ذلك أصبحت صورة مصغرة عن السياسات القومية، وذلك بسبب التنافس بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني على القيادة والبرامج<sup>(١٧)</sup>. أدت الاضرابات والتهديدات بالإضراب من قبل المعلمين، والقضاة، وموظفي البنوك، وعمال صناعة النفط، وموظفي الصحة وغيرهم، إلى انتزاع تنازلات من الحكومة في عدة مناسبات<sup>(١٨)</sup>. وكما سيناقش لاحقاً، تعاطت عدة نقابات مع الدفاع عن حرية الصحافة. أما عمال المصانع والورش فلم يُسمع لهم صوت إلا خلال اضطرابات الغلاء بالمدن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، التي أرغم اندلاعها القيادة المنقسمة على المصالحة المؤقتة.

## الصحافة والسلك الصحفي

كان للسلك الصحفي دلالة، ليس ذلك بسبب مطبوعاته فحسب، ولكن ككيان ضمن الساحة السياسية. فهناك أكثر من مئة صحيفة ومجلة مسجلة؛ حزبية ومستقلة، تأسس جلها منذ عام ١٩٩٠، كان منها ٢٤ مطبوعة منتظمة ومتوفرة في أكشاك الصحافة التي ازدهرت في المواقع الحضرية. كثيراً ما كانت الإذاعة المرئية والمسموعة في صنعاء وعدن تبث نسخاً بديلة وأحياناً متعارضة من الأخبار، موفرة تعددية غير متوقعة عبر موجات الأثير. وإضافة إلى العديد من الصحف الحكومية وصحف المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، بضمنها يوميتان رسميتان، انتشرت مطبوعات أسبوعية عديدة وكانت مقروءة بشكل

قبلتان مستقلتان ومرموقتان، مجاهد أبو شوارب وسنان أبو لحوم، ومعهم قادة «اتحاد القوى الوطنية» المعارض وغيرهم، وبالذبح تجاه لجنة حوار وطني، تكونت في النهاية من خمسة ممثلين لكل حزب في الائتلاف الحاكم، وخمسة من الائتلاف المعارض، وعدد من المستقلين<sup>(٥٥)</sup>.

على عكس الحوار الوطني المستهل في مصر في ذات الوقت، تم تسمية أعضاء لجنة الحوار عبر التفاوض، وليس من قبل الرئيس. أخذت الأحزاب الثلاثة الحاكمة الأمر بجدية كافية لاختيار أفضل وألمع من لديهم للجنة الحوار، فاشتملت اللجنة على ٢٧ إلى ٣٠ شخصية من كافة ألوان الطيف السياسي اليمني، ومن أكثر الشخصيات الوطنية والفكرية اليمنية احتراماً، وتتصل مجتمعة بكافة الهياكل والأطر الأهلية والجماهيرية على امتداد البلاد. كان منهم شخصيات قيادية من المؤتمر الوطني، والمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، ومؤسسة عفيف الثقافية، وغيرهم من أكثر الأنشطة مدنية والواردة آنفاً. جمعت اللجنة، التي كانت في انعقاد دائم فعلياً المطالب المشتركة، لدى كافة الملتقيات والبيانات في وثيقة إصلاح واحدة، هي «وثيقة العهد والاتفاق» (منشورة في وثائق هذا العدد من قراءات سياسية)، والتي صدرت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. إنها تقترح ضمن أمور عديدة، تضييق صلاحيات السلطة التنفيذية؛ عدم تسييس الجيش؛ اللامركزية الإدارية؛ تعزيز استقلالية القضاء؛ إنشاء مجلس أعلى للبرلمان، وإزالة أمور أخرى منها وزارة الإعلام<sup>(٥٦)</sup>.

## نتائج

حتى قبل اندلاع الحرب الأهلية، كان أغلب المثقفين اليمنيين يؤكدون عدم وجود المجتمع المدني في اليمن. وبينما يعتبرون التجربة الراهنة سنوات مضيئة بالمقارنة مع التجربة الماضية، ومع ما عليه الحال في بقية الجزيرة العربية، فإنهم يجادلون بأن الحرية الوحيدة المكتسبة بعد الوحدة هي حرية التعبير، التي مكنتهم من الشكوى بصراحة ومرارة من افتقاد صور الدستورية والديمقراطية الأخرى في بلادهم. ويشيرون إلى طبيعة النشاط السياسي المنظم المشتتة والمحفوفة بالصراع، وجهود النظام المتواصلة في إحباط المؤسسات السياسية المستقلة، بتأسيس ودعم أنشطة مناوئة من مؤتمرات وجماعات وأحزاب. يشكل غياب مؤسسات المجتمع الأهلي، سواء على مستوى الدولة أو الصيغة النموذجية لتلك المؤسسات، موضوعاً متكرراً دورياً. أصابت خيبة الأمل العميقة كثيراً من الناشطين في المؤتمرات

طبقاً لمعظم العاملين في السلك الصحفي، كان المؤشر على ممانعة النظام لمنح الحريات السياسية الأساسية هو تأسيس مكتب مقاضاة الصحافة في ربيع ١٩٩٢، وتكليفه برفع قضايا لدى المحاكم ضد الصحف والمحررين والصحافيين الذين ينشرون مواد تنتقد الرئيس على نحو غير لائق. ومثل صحافيون ومحامون أمام المحكمة في عشرين ملاحقة قضائية تحت قانون الصحافة والمطبوعات في الأشهر التالية على الانتخابات البرلمانية، حيث ارتكز الدفاع في مرافعاته على أساس المصلحة العامة. مالت المحاكم نحو جانب الصحف أو تعاملت مع القضية بتباطؤ وقلة اكتراث. في قضية اشتهرت على نطاق واسع، تولى الدفاع بنجاح عن محرر صحيفة «مين تايمز» (بالإنكليزية)، وهو أستاذ جامعي، ستة محامون من نقابة الصحافيين، والمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، ونقابة المعلمين ضد الادعاء بأنه وجه تهم الفساد بدون أساس ثابت<sup>(٥٢)</sup>.

وفي حالة أقل شهرة واستعصت على الحل، اتهمت صحيفة «التصحيح» بإعادة نشر حديث غير مصرح به منسوب للرئيس علي عبدالله صالح، وظهر سابقاً في مجلة لبنانية محظورة في اليمن. تطوع لإعداد المرافعة القانونية كل من نقابة الصحافة وأول محامية في اليمن، نادية الخليلي، على أساس الحجة القائلة بأن التصحيح قامت فقط بنقل ما أورده مجلة «الشراع» اللبنانية، ولم تنقل عن الرئيس؛ وأن للرئيس والشعب اليمني الحق في الإحاطة بما ينشر في الخارج<sup>(٥٣)</sup>.

وفي حالة ثالثة ضد «الصحة» مطبوعة الإصلاح، بسبب كشفها عن محتوى رسالة من السفير اليمني في القاهرة إلى وزارة الخارجية اليمنية حول ردود الفعل المصرية تجاه الأزمة اليمنية، أقتع الدفاع المحكمة خلال أربع جلسات أن الرسالة نفسها كانت مبنية على أساس ما ينشر في مصر من صحافة<sup>(٥٤)</sup>. تبين هذه الحالات الثلاث نكوص النظام عن الوفاء بوعوده باحترام الحريات الأساسية، كما تبين كيف استكشفت الصحافة حدود القانون، وكيف دافعت النقابات والوسط الحقوقي عن الصحافة، وكيف سارت في اتجاه الملاحقات القضائية، وليس نحو إغلاق الصحف واعتقال المحررين.

## لجنة الحوار الوطني

كانت لجنة الحوار الوطني ووثيقتها ذروة هذا النشاط المدني. كان جهداً جاداً في خندق الدفاع الأخير، لتثبيت الوحدة من خلال التسوية السياسية والإصلاح. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، بعد إخفاق لجنة التفاوض الثلاثية للاتلاف الحاكم، قامت شخصيتان



واضحاً لإجماع الشعبي الساحق على تأييد الإصلاحات المقترحة، واتسع التأييد الشعبي أكثر، في الجولة الأخيرة من المؤتمرات الشعبية الإقليمية على مدى البلاد، قبيل وبعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق، من قبل الرئيس علي عبدالله صالح ونائب الرئيس علي سالم البيض، ورئيس البرلمان الشيخ عبدالله الأحمر، وكذلك أعضاء لجنة الحوار الوطني في عمان بالأردن، في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٤. لقيت هذه الضغوط الشعبية صدى في الصحافة والندوات الأكاديمية، وبرهنت على التأييد الشعبي لكل من الإصلاحات المقترحة والحوار متعدد الأحزاب الذي أنتجها. اتخذ التأييد الشعبي صورة جديدة في نهاية شهر رمضان (آذار/مارس ١٩٩٤)، عندما حرض المستقلون في لجنة الحوار الوطني الجماهير على سلسلة احتجاجات على مدى الوطن، تحت شعارات: «لا للحرب، لا للانفصال، نعم لوثيقة العهد والاتفاق». ورغم أن هذا النمط من الاحتجاج بدأ غير مألوف في الشارع اليمني، فإن الاحتجاجات التي جرت في حوالي ٢٤ منطقة على امتداد البلاد، أرغمت على أية حال جانبي النزاع، على الأقل ظاهرياً، على مسaire الوثيقة والتوجه العام نحو السلام والوحدة. ألقت هذه الاحتجاجات ضغوطاً على دوائر في السلطة، كانت تميل باستمرار نحو الحل العسكري.

## خاتمة

تبعثرت معاني الذكرى السنوية الأولى للانتخابات البرلمانية والذكرى السنوية الرابعة للوحدة اليمنية، عندما اندلعت سلسلة المناوشات الصغيرة باتجاه حرب كاملة خاضتها القوات المسلحة الموالية للرئيس علي عبدالله صالح ضد قوات الانفصاليين بالجنوب. بمحاصرته للمشتبه في انشقاقهم في الشمال، حتى عندما كان يحاول دخول عدن عسكرياً، كان النظام قد قرر إسكات المنتقدين والمعترضين والخصوم، وفرض الوحدة بالقوة. وثبت أن المخاوف والتحذيرات من وقوع المجتمع المدني فريسة للنوازع التسلطية كانت تصدر عن بصيرة.

يأتي المحك الحقيقي المتوافر لأطروحة هذه الدراسة -حول وجود مجتمع مدني في اليمن، من النوع القادر ربما على حماية المجتمع<sup>(٥٨)</sup>، من التناول العشوائي لسلطة الدولة، والتمسك من إقامة مجال ذاتي الاستقلال من التعبير السياسي- لاحقاً. قوت الحرب من المحور المحافظ، المؤتمر الشعبي العام والإصلاح، ضد الأحزاب والقوى الأخرى<sup>(٥٩)</sup>، فحظرت عملياً الندوات الأكاديمية والصحافة المستقلة. كما تجرأت قوات الأمن في صنعاء والعناصر اليمينية المتصبة المتصدية للدفاع عن القيم الدينية، والتي بينها من لا يقبل الاختلاف أو حتى الحوار. لقد احتجزوا المشاركين في الندوات، بل واقتحموا المزارات والمقامات الدينية. لذا،

وجماعات حقوق الإنسان عندما أخفقت آمالهم المبكرة في تعزيز سيادة القانون، وعنف سياسي أقل، وحكومة أسرع استجابة للشعب، والإصلاح الشامل. لقد أبدت احتجاجي مراراً على عدم إطلاق صفة الديمقراطية أو المجتمع المدني على هذه التجربة.

يجوز القول أن اليمن لم يتخذ سوى خطوة تجريبية غير نهائية على طريق الحكم الدستوري التمثيلي المسؤول، وقد انتهت التجربة عندما تعب الحزبان الحاكمان كلاهما من الجدل الدائر، وقام أحدهما بنفي الآخر. حتى قبل أن تندلع الحرب، وبدأ القمع الذي رافقها ضد أحزاب المعارضة وصحفها وجمعياتها، بدا اليمن حالة غير متوقعة للمجتمع المدني. ولو كان المجتمع المدني هو أوراق وشعارات رسمية، ونظم أساسية للجمعيات، وقواعد روبرت لتنظيم الاجتماعات، إذأ لتعذر وجوده مؤكداً. لا شك أن هناك شبهة قليلاً بين تجربة اليمن والديمقراطية المثالية التي يفترض بعض اليمنيين وجودها في الغرب، أو ربما هو أشبه بالبيئة المزدهمة بالمنظمات غير الحكومية في مصر.

مع ذلك، فإن الدليل يلقي أضواءً على مجتمع مدني قيد التكوين، مفسحاً الفضاء السياسي بين الانتماءات البدائية والدولة المركزية من أجل حوار تعددي، وتدشنت الطريق إلى الحرب بين النظامين بقوة السلاح والمطالب الشعبية بسيادة القانون. وهو وضع اضطرت إزاءه أجهزة الأمن للامتناع مؤقتاً عن استعمال الابتزاز، وبدلاً من اعتقال الصحافيين تمت ملاحظتهم قضائياً، كما اضطرت الأحزاب الحاكمة إلى بذل جهود قصوى لتأمين الفوز في الانتخابات لمرشحيها، ولضمان أغلبية برلمانية من أجل مقترحاتها وبرامجها.

بذلت المؤتمرات القبلية والوطنية ضغوطاً ملموسة على النظام لإجراء الانتخابات، كما فرض مؤتمر تعز والمؤتمر الوطني مبادئ الممارسة السياسية التي اضطرت الحزبان الحاكمان إلى المصادقة على نسخة معدلة منها. إضافة إلى مطالبات الحزب الاشتراكي اليمني، جاءت مطالب مظاهرات الشارع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، والصحافة، والندوات، وأنشطة المنظمات غير الحكومية، وساعدت جميعها على دفع النظام إلى إنفاذ وعوده بإجراء الانتخابات. في أعقاب الانتخابات، أُلقت المناقشات والمداخلات بضغط أكثر لتأجيل مناقشة التعديلات الدستورية، ومن ثم للتوسط في حل أزمة الحكم في أواخر ١٩٩٣ وبداية ١٩٩٤. حاولت المشاركة الكثيفة لآلاف من رجالات البلاد المرموقين في الاجتماعات والمؤتمرات والمناقشات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٤، منع الحرب الأهلية من الانفجار.

بدا امتناع الرئيس ونائب الرئيس عن توقيع الاتفاق، دعك من تطبيقه، واضحاً جداً من خلال تكتيكات المماطلة، والاتهامات في المملأ، والتحركات العسكرية. كذلك، كان

1992 (89-105). Robert Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order*, Westview Press, Boulder, 1989, 170-73.

(3) Sheila Carapico, "Elections and Mass Politics in Yemen", *Middle East Report*, November-December, 1993, pp. 2-6.

(٤) في فترات الثورة وحسب غرامشي، «و بسبب الانضباط اليقظ للشرطة»، فإن المجتمع الأهلي قد يتكون من «منظمات رخوة ذات طبيعة تجمعية شعبية، متمحورة حول شخصيات سياسية فردية»، وكذلك ضمن «مجموعات مختارة ضيقة النطاق من أشخاص معروفين لبعضهم... ويلتقون كلاً على حدة، ويمدون أجواء اللقاءات»، أنظر

Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith, eds., *Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci*, International Publishers, New York: 1983, pp. 259-260.

(٥) بعد التذابح الكارثي في الحزب الاشتراكي اليمني عام ١٩٨٦، صدرت عام ١٩٨٨ مذكرة أعدها جار الله عمر عضو المكتب السياسي بالحزب، ووزير الثقافة في آخر حكومة قبل اندلاع الحرب الأهلية، قدم فيها تصوراً عن تعددية صحافية وحزبية، وافق عليها المؤتمر العام الثالث للحزب.

(٦) بين الأعمال الغربية الهامة حول القبائل اليمنية، أنظر:

Steven C. Caton, "Anthropological Theories of Tribe and State Formation in the Middle East: Ideology and the Semiotics of Power," in P. Khoury and J. Kostiner, eds., *Tribes and State Formation in the Middle East*, Berkeley, University of California Press: 1990 (74-108); Paul Dresch, *Tribes, Government, and History in Yemen*, Oxford, Oxford University Press: 1989; Paul Dresch. "The Significance of the Course Events Take in Segmentary Systems". *American Ethnologist*, 13, No. 2: 1986 (309-324); Tomas Gerholm, *Market, Mosque, and Mufraj*, Stockholm, University of Stockholm: 1977; Abdalla S. Bujra, *The Politics of Stratification: A Study of Political Change in a South Arabian Town*, Oxford, Oxford University Press: 1971.

(٧) لمناقشة أوسع حول هذه المسألة، أنظر:

Paul Dresch, "Tribalism and Democracy", *Chroniques Yemenites*, Sana'a. 1994.

(٨) هزمت قبائل تهامة بما فيها الزرانيق على يد الإمامة في العشرين والثلاثينيات من هذا القرن.

(9) Paul Dresch, *Tribes, Government, and History in Yemen*, (pp. 361-363).

يصف دريش لقاء للقبائل استجابة للحركة التصحيحية التي قادها إبراهيم الحمدي، وعرف اللقاء باسم «المعمر» وعقد في همدان. ونشر في صنعاء، كتيب بعنوان «مؤتمر قبائل اليمن: على طريق التقدم». عقد مؤتمر قبلي ثاني بعد اغتيال الحمدي، ومؤتمر آخر في كانون الثاني/يناير ١٩٨١. هنا يجدر القول أن حاشد على وجه الخصوص عارضت الوحدة مع الشيوعيين الملحدين في اليمن الجنوبي.

(١٠) المستقبل، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ص ٦-٧،

"Move Over, Bakeel is Coming," *Yemen Times (YT)* 25 Dec. 1991, p.6;

تصبح مهمة الأكاديميين والمحامين والكتاب والناشطين وجمهور الندوات، في توكيد أوضاعهم إزاء الأجهزة الأمنية والعسكرية المتماسكة والمنتصرة، إنجازاً كبيراً، إذا ما استطاعوا حماية أنفسهم وتأمين نافذة للحوار والنقاش، خصوصاً عندما يبقى كثير من شخصيات الحوار المرموقة، وكذلك القيادة الانفصالية، والمنفيون طويلاً، في الخارج.

بل حتى في غياب المبشرات المشجعة، والمؤكدة لأطروحتي ولأفاق التنوير في السياسة العربية، فإننا نرغم ذلك لا يجوز أن نتسرع في إنكار «المجتمع المدني»، كأحد المكونات الحيوية لليمن. لا شك أن المشروع الشمولي قادر على قمع النشاط المدني، في المجتمع العربي وغيره من المجتمعات. نادراً ما قامت الديمقراطية أو حتى الأهداف المتواضعة في سيادة الدستور والتمثيل والرقابة، أو أنجزت في أي مكان بدون جهاد. ونظراً لتاريخها وأنظمتها الحالية، تبدو أغلب المجتمعات العربية على شفا جهاد حقيقي، إذا ما أريد لأنظمتها انفتاحاً سياسياً. لا شك أن هذا احتمال قائم في اليمن، حيث يؤدي قمع الدولة لمجالات ونوافذ «المجتمع المدني» إلى تصاعد وتيرة العنف المعبرة عن الإحباط العام والتناقضات الاجتماعية. وإذا ما استطل العنصر، فإن النشاط المدني سيتراجع أكثر إلى الخلف. غير أن هذه الظاهرة ليست وقفاً على ثقافة محددة، والحجة القائلة بأن الدكتاتورية ظاهرة طبيعية في المجتمعات العربية تقترب بشكل خطر من تقديم اعتذار أو تبرير للاستبداد الشمولي. ■

## الهوامش

(١) تنتشر وجهة النظر هذه على نطاق واسع، وفي عدة أعمال، أنظر على سبيل المثال،

Elie Kedourie, *Democracy & Arab Political Culture*, Washington: Washington Institute for Near East Policy Monographs, 1992, pp. 4-6; Rachad Antonius and Qassal Samak, "Civil Society at the Pan-Arab Level? The Role of Non-Governmental Organizations", form Hani A. Faris, ed., *Arab Nationalism and the Future of the Arab World*, Massachusetts, Association of Arab-American University Graduates, 1987, reprinted in *Civil Society* # 8, August 1992, 4-8, p. 5; Bernard Lewis "Democracy in the Middle East -Its State and Prospects" *Middle East Affairs*, Vol. VI, No. 4, April 1955, pp. 101-108, p. 105; Charles Issawi, *The Arab World's Legacy*, Princeton: The Darwin Press, 1981, pp. 255-57.

(٢) حول «التعاضدية/المرجعية/التضامنية القسرية» Corporatism في مصر والبلاد العربية الأخرى،

أنظر،

Robert Bianchi, *Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth-Century Egypt*, New York, Oxford University Press: 1989; Nazih N. Ayubi, "Withered socialism or whether socialism? The radical Arab states as populist-corporatist regimes", *Third World Quarterly*, Vol. 13, No.1,

gles -- Clash between Ideas and Realities?" Dissent, Summer, 1992, pp. 312-318.

(25) "The code of political conduct, "from the National Conference, Sana'a, September 12-15 1992, in YT, 23 September 1992, p. 10; "National Conference's Political Communique," YT, 25 November 1992, p. 8. See also: Muhammad 'Abd al-Malik al-Mutawakkil, "Political Evolution and the National Conference", YT, 12 August 1992, p. 16; Muhammad 'Abd al-Malik al-Mutawakkil, "The Role of the National Conference," YT, 19 August, 1992, p.4.

(26) Renaud D'alle, "Less Elections Yemenites du 27 Avril 1993", unpublished (but schedules for publication in Maghred-Mishrig) paper, centre Francais d'Etudes Yemenites, Sana'a, July, 1993, pp. 6-8.

ميثاق العمل السياسي، أوردته: إلهام محمد منيع، الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن (١٩٤٨-١٩٩٣)، دراسة تحليلية، صنعاء، كتاب الثوابت، رقم ٢، ١٩٩٤، ص ٢٨٦-٢٩٨.

(27) Ahmad No'man al-Madhagi, "Assessing the Taiz Conference", YT, Dec. 9, 1992, p. 15.

(٢٨) الحياة، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ص ١، ٤.

(٢٩) الشرق الأوسط، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ص ٥، الحياة، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

ص ١، ٤. انتقد البعض اللقاء لكونه ميالاً للمسكر علي عبدالله صالح في النزاع، ثم انقسم لاحقاً عندما سافرت مجموعة قليلة إلى عدن للقاء قيادة الحزب الاشتراكي اليمني المعتكفة.

(٣٠) في الحقيقة، وضعت قيد البحث مجموعة من اقتراحات الانتقال السياسي خلال المفاوضات بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني لتوحيد الحزبين الحاكمين. لكن عندما تعرقلت مباحثات توحيد الحزبين بسبب ممانعة القيادة والقاعدة الاشتراكية، سُحبت مقترحات الانتقال السياسي، واستبدلت بها مقترحات تتيح للرئيس تعيين نائب الرئيس، وتضعف المقترحات الخاصة بالانتخابات المحلية وانتخابات لمجلس برلماني أعلى. استدعت المقترحات الجديدة صحبات الاستنكار لدى المثقفين.

(٣١) الرأي، ١٣ تموز/يولية ١٩٩٢، ص ٢-٣.

(32) "Women (sic) Status in the Legislation of the Republic of Yemen," Sana'a: proposal for a conference, 12-16 November, 1993.

(٣٣) أنظر افتتاحية محمد عبدالمملك المتوكل، الرأي، ٣ آب/أغسطس ١٩٩٢، ص ٨.

(٣٤) اتحاد الأدباء، فرع صنعاء، «التقرير العام المقدم إلى المؤتمر الخامس من أمانة الفرع»، صنعاء، ٣٠-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

(٣٥) «المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق الديمقراطية والحريات، النظام الأساسي»، كتيب صادر في

صنعاء، ١٩٩٢.

(٣٦) صوت العمال، ١٣، ٢٠، ٢٧ شباط/فبراير و ٢٦ آذار/مارس، ١٩٩٢، غطت القصة في الصفحة الأولى.

Interview with Shaykh Abdulwahab Mohammed Sinan, YT, 25 Dec. 1991, p. 3.

(11) "The Sheba Conference Initiates Contacts", YT Dec.6, 1992, p. 11; Ahmad No'man al-Madhagi, Interview with Shaykh 'Ali al-Qibli Nim-ran, YT, 13 January 1993, pp. 16&15;

صوت العمال، ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، ص ٢.

(١٢) الحياة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ص ١، ٢، ٤؛ مجلس بكيل الموحد، «قرارات وتوصيات

لمؤتمر بكيل في أنس»، صنعاء، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، صوت العمال، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، ص ١.

(١٣) استمر المخيم أكثر من شهر، وفي يوم زيارتي له كان هناك عدة آلاف من الرجال، الذين ساهم الحزب الاشتراكي اليمني في نققات تموينهم.

(١٤) عندما كان النظام في حالة قتال مع الجبهة الوطنية الديمقراطية (السرية) المدعومة من الحزب الاشتراكي اليمني.

(١٥) الإصلاح، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ص ٤-٥.

(16) Ahmad No'man al-Madhagi, "Yemen's Right Flexes its Muscles," YT, 30 Dec. 1992, p. 4.

أنظر أيضاً ورقة العمل المقدمة للمؤتمر، لجنة -إعدادات المؤتمر الوحدة والسلام، صنعاء، ٢٧-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

(١٧) حمود عبدالحميد الحنتر، «تقرير أولي حول الانتخابات النيابية اليمنية صادر عن لجنة حماية الانتخابات المنبثقة عن مؤتمر الوحدة والسلام»، مؤتمر الوحدة والسلام، لجنة حماية الانتخابات، ٥ آذار/مارس ١٩٩٣.

(١٨) حول حفلات الزواج الجماعية، وإغاثة ضحايا السيول، وغيرها من أنشطة جمعية الإصلاح للرفاه الاجتماعي، أنظر مجلة الصحة، ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٣، ص ١؛ الإصلاح، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٣، ص ٢، ١٨؛ الإصلاح، ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣، ص ٨.

(١٩) أنظر الصحة، ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٣، ص ١؛ الصحة، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، ص ٢.

(٢٠) الرأي، ٦ تموز/يوليه ١٩٩٣، ص ٨؛ Y.T, July 11, 1993, p. 4.

(٢١) الجماهير، ٢٦ تموز/يوليه، ص ١. يرى الباحث اليمني عبدالحافظ الحكيمي أن الجمعيات المحلية الراهنة تعتبر بطريقة أخرى، أقل تقدمية وأكثر انقسامية، بالمقارنة مع «الجمعيات التعاونية» الأسبق.

(٢٢) يرى كثير من اليمنيين أن النموذج المطلوب للخدمات الحكومية هو دولة الرفاه السعودية البالغة الكرم.

(٢٣) كانت المؤتمرات الجماهيرية المستقلة عن النظام عاملاً هاماً أيضاً في المصالحة بين القوى الجمهورية والملكية في الجمهورية العربية اليمنية في الستينات.

(٢٤) حول أهمية المؤتمرات القومية، كذلك التي في اليمن وغيرها من الصيغ، بتيادات زمنية ودينية للمجتمع الأهلي في أفريقية، أنظر:

Mahmood Mamdani, "Africa; Democratic Theory and Democratic Strug-

في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ .

(٥٢) صوت العمال، ١ تموز/يولية ١٩٩٣، ص ١ .

(٥٣) عدة مقابلات مع محمد عبدالرحمن، القائم برئاسة تحرير التصحيح في ذلك الوقت .

(٥٤) أنظر التقرير المطول حول المحاكمة والحكم في الصحوة، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ص ص

١، ٤، ٧. بدأت الصحوة في منتصف الثمانينات، حيث كانت المجلة المستقلة الوحيدة .

(٥٥) الحياة، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ص ص ١، ٤، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠. YT, October 31, 1993, pp.1, 18

(٥٦) الأحزاب الحاكمة قامت بتدوير تمثيلها في اللجنة على عدد من أعضائها، وكانت هناك مرونة معينة في

عدد المشاركين الآخرين .

(٥٧) نشرت « وثيقة العهد والاتفاق » في عدة مطبوعات ذلك الأسبوع، وفي كتيب طبع في عدن بواسطة

« أطراف حوار القوى السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة »، بتاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وتوافرت

في كل الأكشاك .

(٥٨) هناك مسألة هامة لم أتناولها وهي أن الدولة في اليمن لا تحتكر استعمال العنف. كذلك، لا أقصد هنا قدرة

القبائل المسلحة على الدفاع عن نفسها عسكرياً ضد الجيش .

(٥٩) رغم أنه في شهر أيلول/سبتمبر لم يكن معسكر الرئيس قادراً على تشكيل حكومة، وقام ببعض

المساومات لإغراء بعض الاشتراكيين بالانضمام إلى التشكيل الحكومي الجديد .

- أنظر أيضاً: «المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، النظام الأساسي»، مرجع سابق، ١٩٩٢.
- (٣٧) الثورة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٢، ص ١-٢، الثورة، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٢، ص ١، الثورة، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٢؛ مقابلة شخصية مع القاضي حمود الحتر؛ أنظر أيضاً:
- Ahmad No'man al-Madhagi, Interview with Judge Hamood al-Hitar, YT, 27 January 1993, pp. 7 & 9.
- (٣٨) الوحدة، ١٥-١٢ أيلول/سبتمبر، ١٩٩٣، ص ١-٢، الرأي، ١٤ أيلول/سبتمبر، ١٩٩٣، ص ١، ٦.
- (٣٩) مثلاً، نشرت أحلام عبدالرقيب تحقيقاً من حلقتين حول سجون النساء في صنعاء في الجماهير، ٢٩ و ٢٦ تموز/يولية ١٩٩٣.
- (٤٠) أنظر على سبيل المثال، صوت العمال، ٧ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٣، ص ٢، ٢ أيلول/سبتمبر، ١٩٩٣، ص ١. ينبغي ملاحظة أن هذه الدراسة متعاطفة بشكل خاص مع الجبهة الوطنية الديمقراطية السالفة، أنظر أيضاً: YT August 22, 1993, p.1.
- (41) "Yemeni Committee for Free and Democratic Elections: Constituent Charter", Sana'a, circa March, 1993 (in English).
- (٤٢) أحمد نعمان المذحجي، «حول الرقابة على الانتخابات»، ورقة غير منشورة، صنعاء، نيسان/أبريل ١٩٩٣؛ «تعريف باللجنة الوطنية للانتخابات الحرة»، وثيقة غير منشورة، صنعاء، بدون تاريخ (١٩٩٢)؛ "More Achievements by NCFE", YT 24 March 1993, p.1;
- محمد عبدالملك المتوكل، «لجنة وطنية للانتخابات الحرة»، الرأي، ٩ آذار/مارس ١٩٩٣.
- (٤٣) رؤوفة حسن الشرقي، «التنظيمات الأهلية اليمنية»، تقرير لمؤتمر المنظمات المحلية العربية، جامعة صنعاء، صنعاء، ١٩٩٣.
- (٤٤) الحياة، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٣، ص ١، ٤.
- (45) YT, October 24, 1993, pp. 20, 8.
- (٤٦) الشرق الأوسط، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، ١٩٩٣، ص ٤.
- (٤٧) صوت العمال، ٢٩ تموز/يولية، ١٩٩٣، ص ١، ٤.
- (٤٨) المستقبل، ١ آب/أغسطس، ١٩٩٣، ص ١١؛ صوت العمال، ١ تموز/يولية، ١٩٩٣؛
- YT, December 23, 1992, p. 2؛ YT, September 2, 1992, p. 2.
- (٤٩) للحصول على قائمة كاملة بالمطبوعات واتهاماتها المختلفة حتى عام ١٩٩٢، أنظر: حسين عمرو باسالم، دليل الصحافة اليمنية، صنعاء، مؤسسة الثورة الصحافية، ١٩٩٢.
- (٥٠) كانت جريدة الحياة، الصادرة في لندن، هي الصحيفة الوحيدة التي حاولت في عدد ٧ شباط/فبراير ١٩٩٤، أن تقدم جانبي القصة.
- (٥١) حول إعادة توكيد القصة، أنظر: الشورى، ٦ شباط/فبراير، ١٩٩٤، ص ١-٣، بينما نشرت المقابلة